تعليق على خطاب الرئيس الأخير :

تهديد الرئاسة حلقة جديدة فى مسلسل استهداف الإعلاميين فى مصر

أثار الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمد مرسي في افتتاحه لمبادرة حقوق وحريات المرأة، يوم 23 مارس 2013، قلق الإعلاميين و الصحفيين خاصة، و المعنيين بالدفاع عن حرية الرأى والتعبير عامة، وذلك لما تضمنه من مؤشرات واضحة تنذر بسياسات و قرارات ستؤدي إلي مزيد من الإنتهاكات، التي لا يزال يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام و الصحافة منذ أن تولي مرسي رئاسة مصر. وفى هذا السياق، تعرب مؤسسة حرية الفكر و التعبير عن رفضها التام لمضمون الخطاب ولهجته، واللذان حملا معا الكثير من التهديد والوعيد، بالإضافة إلى التحريض الواضح على الإعلام، والاتهامات التي ترمى جزافاً دون دليل ملموس، هذا بالإضافة إلى التشويه المتعمد و الواضح لصورة الإعلام و العاملين به في مصر.

كان من المنتظر أن يشمل الخطاب تعليقا علي ما تشهده البلاد من أحداث عنف في الفترة الأخيرة، وما صاحبها من اعتداءات عنيفة على الصحفيين و المصورين، وخاصة ما تعرض له الصحفيين من استهداف واضح أثناء تغطيتهم للاشتباكات التي نشبت في محيط مقر جماعة الإخوان المسلمين بالمقطم بداية من يوم السبت 16 حتي الجمعة 22 من مارس الجاري. ولقد حصرت مؤسسة حرية الفكر و التعبير ما يزيد عن 15 حالة اعتدت فيها كل من قوات الأمن وبعض المدنين المشاركين فى الأحداث علي مصوري العديد من الصحف والقنوات المحلية ووكالات الأنباء الدولية.

و بدلا من أن يحتوي الخطاب علي إعتذار رسمي عن تقصير الدولة الواضح وإمتناعها عن القيام بدورها في حماية الصحفيين و المصورين أثناء القيام بعملهم، تحدث الرئيس بما يدين الصحفيين والمصورين، و يحملهم مسؤولية العنف المتصاعد في البلاد، ويلومهم على تغطية الأحداث قائلا: " هناك من يحاول أن يوجد شروخ، يوجد حالة من الضبابية علي حدث. الناس تشتغل و تنتج و عايشة كويس في مصانعها و متاجرها و تشتغل و أصحاب

الفوضى المأجورين يعتبروا أن هذه وظيفة. تعالي نروح نضرب تعالي نروح نهد، و الكاميرات الهدامة ايضا جاهزة تصور و تكبر و الناس تتفرج".

و في هذه الكلمات اتهاما واضح للكاميرات وحامليها ،وكأن نقل الصورة والحدث فعل هدام، وليس أحد الواجبات والوظائف الأساسية لوسائل الإعلام،أن ما تعرض له الصحفيون من انتهاكات، هو نتيجة مباشرة و منطقية لوجهة النظر التي يتبناها الرئيس، و يعبر عنها رسميا في خطابه. فإذا كان الرئيس لا يؤمن بحق الصحفي في التغطية الإعلامية، وحقه ان يتم حمايته وتسهيل عمله، ولا يؤمن أن هذا الحق وثيق الصلة بحق المواطن في التعبير وشرط أساسي لتمتعه بحقه في الوصول للمعلومات، فسيصبح من الطبيعي أن تنتهك الدولة هذا الحق بصورة مباشرة عندما تعتدي قوات الأمن على الصحفيين، أو بصورة غير مباشرة عندما تقصر في حمايتهم من أية اعتداءات أخرى.

وكان للمذيعين و الإعلاميين أيضا نصيب من الهجوم و الاتهامات، حيث خصهم الرئيس بالذكر قائلا:"أنا رئيس كل المصريين. الكلام الذي يتردد هنا و هناك من بعض الأبواق التي لها أهداف، من عليه ضرائب لا يريد ان يدفعها يسلط مذيع. و أظن أنكم تعرفونه". و تلك الكلمات التي لجأ الرئيس من خلالها لوصف و اتهام من عارضه و نقد سياساته بأنه مأجور، توضح عقيدة أخرى لدى الرئيس لا تؤمن بحرية الإعلام، ولا تعي دوره بضرورة عرض جميع الآراء المؤيدة و المعارضة، ومراعاة التنوع و التعددية، ونقل كافة وجهات النظر للمتلقي.

وكان آحد الاتهامات الآخرى التى وجهها الرئيس للإعلامين هى نشر الأخبار الكاذبة، وهو ما عبر عنه قائلا، "الأخبار الكاذبة جريمة طبقا للقانون . الفعل هو الجريمة الاصلية لكن الذي يهيئ المناخ للفاعل سواء بالقول او بالمال او بالتواجد حوله أو بتقديم الغطاء له فهو مشارك في الجريمة"

ويمكن لنا بسهولة أن نتبين انعدام الضرورة الاجتماعية لتجريم فعل نشر الأخبار الكاذبة خصوصًا عندما يتعلق هذا النشر بالصحف ووسائل الإعلام، والتي ألزم القانون القائمين عليها بقبول طلبات تصحيح الأخبار والمعلومات غير الدقيقة إن وجدت، كما كفل القانون للطرف الآخر حق الرد. [1]

و أضاف الرئيس في سياق متصل: "أنا قلت قبل ذلك و مازلت بالنسبة لحقي أنا ليس لدي مشكلة لكن عندما يكون النيل من رئيس الجمهورية نيل من الوطن لن اسمح بذلك ابدا بتاتا. جريدة من الجرائد تقول عندما تصبح إهانة رئيس الجمهورية واجب وطني و حتى الآن أنا لم أغلقها." وتعكس هذه الكلمات تصريح واضح من الرئيس باعتبار نفسه فوق القانون فليس من حق أحد وفقا للقانون المصري مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإداري، فإن مثل هذا التصريح يوضح خطورة تهمة إهانة الرئيس التي يمكن ان يوجهها رئيس الجمهورية لكل من اشتبه في أن كلامه يوحي بإهانة شخص الرئيس، حتى و إن كان القصد من وراء التعبير هو النقد، وهو ما يجب أن يكون مكفولا تماما خاصة عندما يتعلق الأمر بالرموز والشخصيات العامة، وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

أن تلك العقيدة التي يتبناها الرئيس تجاه وسائل الإعلام هي من صفات الحكومات الإستبدادية التي تسعي دائما لتقييد حرية الإعلام و الصحافة وفرض سيطرتها و التحكم في الرسائل التي تريد توجيهها للمواطنين. كما تتعمد هذه الحكومات منع وحجب المعلومات تحت زعم عبارات مطاطة[2].

أن رفض مؤسسة حرية الفكر والتعبير لخطاب الرئيس محمد مرسى ليس فقط نابعا من تحليل محتوي الخطاب و مضمونه، بل أنه قائم علي تحليل وضع حرية الإعلام الراهن في مصر. وإن كنا قد ذكرنا سابقا تقاعص الدولة و تقصيرها في القيام بواجبها في حماية الصحفيين فعلينا ان نوضح ان ذلك ليس المؤشر الوحيد الدال علي

[1] تقرير "حرية الاعلام في الجمهورية الثانية: حبس منع مصادرة" صادر عن مؤسسة حرية الفكر و التعبير يوم 17 9 2012

[2] المصدر السابق

تدهور أوضاع الإعلام منذ تولي الرئيس منصبه فإن المؤشر الأكثر أهمية وأوضح دلالة هو عدد البلاغات التي تقدمت بها مؤسسة الرئاسة نفسها ضد عدد من الإعلاميين، كان اخرها البلاغ الذي قدمته ضد "جمال فهمي" وكيل نقابة الصحفيين بسبب تصريحات له. ومن قبله الإعلامي محمود سعد، والصحفية علا الشافعي والكاتب الصحفي خالد صلاح رئيس تحرير جريدة اليوم السابع، وكذلك بلاغ ضد جريدة المصري اليوم ويوسف البدري رئيس قسم الحوادث بها. أن تلك البلاغات تدل علي سوء الفهم الشديد من قبل الدولة لحرية الرأي والتعبير وإنعدام الإرادة السياسية لإصلاح الإعلام و تطويره ودعم حريته واستقلاله.

كانت تلك الإنتهاكات التي طالما تعرض لها الإعلاميين والصحفيين في مصر نتاجا لسوء استخدام نصوص القوانين الحالية،المرتبطة بتنظيم الإعلام والصحافة، وكانت هي الدافع وراء مطالبة الحقوقيون والمختصون في شئون تنظيم الإعلام بإصلاح الهيكل التشريعي المنظم لعمل الإعلام والصحافة.

أن حزمة القوانين والقرارات التعسفية تلك كانت ولازالت تجد لها تبريرات تحت زعم الحفاظ على النظام العامّ والآداب العامَّة و الأمن القومي وغيرها من المصطلحات المطَّاطة، فتحول بذلك دون بناء نظام تشريعي يحمي حُريةَّ التعبير والحق في تداول المعلومات، ويساعد في تطور نظم ديمقراطية وتعددية.[3]، وقد زاد عليها اليوم ممارسات تعسفية وتهديدات واضحة من قبل السلطة الحاكمة متمثلة في رئيس الجمهورية والجهات ذات الصلة، علاوة على التهديدات والاعتداءات المباشرة من قبل قوات الأمن وبعض المواطنين. كل هذه العوامل مجتمعة تضع حرية الصحافة والإعلام في مصر، وتضع قدرة كلا منهما على القيام بدوره في تحديدات حقيقية، تثير القلق لدى المعنيين بحرية التعبير.

[3] المصدر السابق